حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

السياسات الجنائية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عمان

عبد الحميد بن سالم بن سليمان الدوحاني
الاستاذ الدكتور/ سليم القيسي

المستخلص

جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع الجرائم الإلكترونية التي تهدد بشكل كبير أفراد المجتمع وتعمل على تقويض دعائم الأمن والاستقرار، وتهدم البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع العماني، كل ذلك أدى إلى تكاثف الجهود الحكومية والمجتمعية بكافة فئاتها لمحاولة التصدي لهذه الجرائم منى خلال التعرف إلى أسبابها وآثارها، وبالتالي التوصل إلى الحلول المناسبة للحد منها والقضاء عليها، من خلال الإجابة على السؤال الرئيس: السياسات الجنائية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان ".

وتنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع نفسه كونه من مواضيع الساعة وتظهر أمام الدول التي تعمل بشكل دائم على مكافحة الجرائم الإلكترونية تحديات وانعكاسات الكبيرة، وتهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف دور السياسات الجنائية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات على المجتمع العُماني، والتعرف على أشكال جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العماني، وانعكاس جرائم تقنية المعلومات على المجتمع العُماني.

وجاء من أهم نتائج الدارسة أن نسبة المحامين في سلطنة عُمان الذين تعاملوا مع قضايا الجرائم التقنية للمعلومات بلغت (٧٠%) من أفراد عينة الدراسة، وأن السياسة الجنائية تسهم في سلطنة عُمان في حماية أفراد المجتمع العُماني من الآثار السلبية لوسائل الاتصال الإلكتروني في المجتمع وبمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٧)، وكان من أبرز مقترحات عينة الدراسة تطوير القوانين والتشريعات، والتوعية والتثقيف بين أفراد المجتمع، وتعزيز السياسة الجنائية بالسلطنة بنصوص إجرائية خاصة بقضايا تقنية المعلومات وخاصة فيما يتصل بإثبات الجريمة وإجراءات جمع الاستدلالات، وأظهرت النتائج أيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠.٠٥) تبعًا لطبيعة العمل، حيث بلغت قيمة ف (١.٧٤٤) وبدلالة إحصائية بلغت (١٧٦.)، كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠.٠٥) تبعًا للنوع الاجتماعي ، حيث بلغت قيمة ف (٣٣.٥٢٠) وبدلالة إحصائية بلغت (٠٠٠.) وجاءت الفروق لصالح الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠.٠٥) تبعًا لعدد سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة ف (١.٢٨٩) وبدلالة إحصائية بلغت (٢٧٨.)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠.٠٥) تبعًا للمستوى التعليمي ، حيث بلغت قيمة ف (١٨.٤٥٢) وبدلالة إحصائية بلغت (٠٠٠.) وجاءت الفروق لصالح فئة بكالوريوس.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

مقدمة

يعد المجتمع العُماني كغيره من مجتمعات العالم التي واكبت التقدم العلمي والتكنولوجي في كافة مناحي الحياة، هذا التقدم الذي اجتاح العالم بأسره فأصبح ضرورة من ضروريات الحياة في كل دولة بل وفي كل بيت، وقد ظهرت آثار هذا التقدم جلية واضحة في المجتمع العُماني، حيث تشهد سلطنة عُمان تقدما هائلا في العمران وفي مجال الصحة والتعليم والأمن.

وعلى الرغم من أن التقدم العلمي والتقني له إيجابيات متعددة وبارزة إلا أنه يحمل الكثير من السلبيات، فقد أفرزت الثورة الكبيرة في التكنولوجيا الحديثة وتقنية المعلومات مجموعة من الجرائم التي انعكست آثارها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأمني والثقافي في المجتمع، وأهم هذه الجرائم هي الجرائم الإلكترونية والتي تسمى (جرائم تقنية المعلومات)، والتي تختلف من مجتمع لآخر وذلك وفقاً لأنماط الحياة في المجتمع، والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة فيه، والتي تؤثر على سلوك الفرد والمجتمع، كما أفرز التقدم التكنولوجي أنماطاً جديدةً من الجرائم نتجت عن إساءة استخدام تقنية المعلومات وارتكاب العديد من الانتهاكات كالتعدي على الأشخاص، وعلى النظام العام (فريد، ٢٠٠٧).

ونظراً لاهتمام سلطنة عُمان بالتصدي لكل ما يؤثر على المجتمع العُماني بكل فئاته فقد تم إنشاء "هيئة تقنية المعلومات" بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/٥٢م والصادر بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٠٦م، تتبع لوزير الاقتصاد الوطني، وهي هيئة عامة تسعى لتحقيق فوائد اجتماعية، واقتصادية للمجتمع العماني، من خلال تنفيذ عدة استراتيجيات تقنية يطلق عليها "استراتيجية عمان الرقمية"، والتي تهدف إلى تحقيق رؤية جلالة السلطان قابوس من أجل دعم التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي العُماني. وذلك ببناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتنفذ المشاريع الهادفة لبناء قدرات الموارد البشرية من خلال مجموعة برامج تدريب متخصصة في تكنولوجيا المعلومات لتطوير مختلف قطاعات المجتمع العماني (هيئة تقنية المعلومات، ٢٠١٨).

ويتركز دور هيئة تقنية المعلومات في ثلاثة مجالات رئيسة: البنى التحتية، تقديم الاستشارات والدعم للقطاعات الحكومية، وتنمية طاقات وقدرات المجتمع. إذ تتولى الهيئة إنشاء البنى التحتية لمشاريع تقنية المعلومات الوطنية، وتنفيذ برامج تقديم الخدمات الالكترونية. وفي نفس الوقت تقوم الهيئة بوضع أنظمة، ومعايير ذات صلة بتقنية المعلومات، وتدعم جميع كيانات القطاع العام من أجل تنفيذ مشاريع الخدمات الالكترونية. وتحقيق الفائدة لعموم شرائح المجتمع (هيئة تقنية المعلومات، ٢٠١٨).

ومما لا شك فيه أن الهيئة بسياساتها هذه ترعى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تشجيع ما هو جديد ومبتكر في مجال خدمات المجتمع، وتعزيز انتشار الثقافة الرقمية عبر تنفيذ برامج توعية عمان الالكترونية، وبمساعدة وسائل الإعلام المطبوعة، والمنشورات الصادرة في شبكة الإنترنت، وبالرغم من عظم الفوائد التي يمكن جنيها من اعتماد التكنولوجيا الحديثة إلا أن الاستغلال الخاطئ لتقنية المعلومات من قبل البعض، أدى إلى ظهور الجرائم الإلكترونية الحديثة (الزغبي، ٢٠١٠).

ونظرا لشيوع هذه الجرائم في المجتمع العماني، فقد ارتأى الباحث القيام بدراسة جديدة للبحث في السياسيات الجنائية ودورها في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعد التقدم في تقنية المعلومات سلاحا ذا حدين ذلك أنه مع ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة ظهر نوع جديد من الإجرام والمجرمين، حيث انتقلت الجريمة من صورها التقليدية إلى صور أخرى إلكترونية يصعب التعامل معها، كما يصعب متابعتها والحد منها أو القضاء عليها، إذ إنها تتعلق بالبيانات والمعلومات الرقمية، حيث واجه المختصون تحديات مختلفة في كيفية مكافحتها (حجازي، ٢٠٠٩).

وقد أفرزت هذه التطورات آثاراً سلبية على سلوك أفراد المجتمع العُماني، والتي تمثلت في التغير في نمط الحياة وتبدل الاتجاهات، وبالتالي أصبح هناك تغيرا في بلورة السلوك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع العماني، وتأطيره ضمن سياقات جديدة تحت مسميات مختلفة انحصرت ما بين الحداثة والمعاصرة من ناحية ونبذ القيم القديمة ومواكبة حاجات التطور والتقدم من ناحية أخرى، كما أدى إلى بروز الجرائم الإلكترونية التي تهدد بشكل كبير أفراد المجتمع وتعمل على تقويض دعائم الأمن والاستقرار، وتهدم البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع العماني، كل ذلك أدى إلى تكاثف الجهود الحكومية والمجتمعية بكافة فئاتها لمحاولة التصدي لهذه الجرائم منى خلال التعرف إلى أسبابها وآثارها، وبالتالي التوصل إلى الحلول المناسبة للحد منها والقضاء عليها.

وتتحدد مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن **السؤال الرئيس " السياسة الجنائية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان "**

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ما مستوى انتشار جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان؟

السؤال الثاني: ما أساليب تعزيز السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان ؟

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " دور السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟

أهمية الدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة الحالية من كونها تنبع من أهمية الموضوع نفسه كونه من مواضيع الساعة من خلال ما يلي:

الأهمية العلمية:

١) تكمن أهمية الدراسة في التحديات والانعكاسات الكبيرة لجرائم تقنية المعلومات على المجتمع العماني في الآونة الأخيرة.

٢) إن تحديد دور السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات على المجتمع العُماني من الناحية لاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية له أهميته النظرية، لأنه سوف يقلل من الاعتماد على الدراسات المشابهة والتي أجريت في مجتمعات أخرى تختلف في طبيعتها عن المجتمع العماني.

٣) قد يسهم فهم الآثار السلبية لجرائم تقنية المعلومات على المجتمع العُماني في إيجاد الحلول الفاعلة والمناسبة للوقاية منها، وتعد طلباً عادلاً لتنمية المجتمع ووضع مساره على الطريق الصحيح، ومساعدته على حل مشاكله، وتكوين مبادئه الأخلاقية.

٤) إن الكشف عن دور السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات على المجتمع العُماني ع هو أمر يستحق البحث والتوثيق؛ وذلك لوجود نقص في الدراسات المحلية والعربية لمثل هذا النوع من الدراسات والبحوث.

الأهمية العملية:

تنبع أهمية هذه الدراسة في جانبها التطبيقي من كونها محاولة لتزويد المتخصصين والأجهزة الأمنية ذات العلاقة بما تقدمه من تصور علمي في إيجاد البرامج الوقائية والعلاجية الهادفة إلى جرائم تقنية المعلومات على المجتمع العماني من خلال السياسات الجنائية المناسبة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى تحقيق ما يلي:

١. التعرف دور السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات على المجتمع.

العُماني التعرف على أشكال جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العماني.

٢. التعرف على انعكاس جرائم تقنية المعلومات على المجتمع العُماني

٣. التعرف على الآثار السلبية المترتبة من جرائم تقنية المعلومات على المجتع العُماني.

٤. التعرف على الوسائل والأساليب المقترحة لتعزيز دور السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العماني.

الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الدراسات والبحوث بدراسة السياسات الجنائية ودورها في مكافحة الجريمة، وكذلك تناولت العديد من الدراسات تأثيرات جرائم تقنية المعلومات على مختلف النواحي الاجتماعية والثقافية والقيمية والسلوكية لأفراد المجتمع، وقد تم ومن خلال إعداد مخطط الدراسة الحالي بعض من الدراسات والبحوث ذات الصلة بموضوع الدراسة العربية، بهدف الاستفادة منها في بناء الإطار النظري للدراسة، وفي إعداد أدوات البحث الميداني، وسوف يتم التوسع بعرض المزيد من الدراسات العربية الأجنبية في الدراسة الأساسية، وقد تم ترتيب عرض هذه الدراسات من الأحدث إلى الأقدم، وبالشكل التالي:

دراسة البراشدية (٢٠١٩): الفيسبوك والجرائم الإلكترونية في عمان: هل هناك علاقة؟ حيث هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الجرائم الإلكترونية وبيانات المستخدمين في الفيسبوك في ضوء الإحصائيات المتوفرة وكذلك آراء بعض الخبراء في مجال أمن المعلومات. كما تهدف الدراسة إلى التعرف على الطرق التقنية التي يستخدمها المجرمون للانتفاع بالبيانات الضخمة للفيسبوك في ارتكاب الجرائم الإلكترونية. كذلك استقصاء الآراء حول طرق حفظ خصوصية بياناتهم الشخصية على موقع الفيسبوك. استخدمت الدراسة المنهج النوعي حيث تم تحليل الإحصائيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية الصادرة من مركز السلامة المعلوماتية بهيئة تقنية المعلومات، إلى جانب إجراء مقابلات مع ٣٠ خبيرا من في أمن المعلومات، وممن يستخدمون الفيسبوك بانتظام. أظهرت النتائج أن ٧٠٪ من المشاركين يعتقدون أن هناك علاقة بين الجرائم الإلكترونية والاستفادة من المعلومات

الشخصية لمستخدمي الفيسبوك. علاوة على ذلك، بدا أن أكثر من ٦٦٪ من المشاركين يعتقدون بأن هناك قلق من قبل المستخدمين إزاء خصوصيتهم في الفيسبوك، ورغم ذلك يرى ٣٣٪ فقط من المشاركين بأن مستخدمي الفيسبوك يقومون بتعيين إعدادات الخصوصية لحساباتهم في موقع الفيسبوك. وخلصت الدراسة إلى وجود حاجة إلى المزيد من الدراسات لفهم أسباب تزايد الجرائم الالكترونية، والحلول الجذرية لتقليل وتيرتها في المستقبل.

أجرى **(رسلان، ٢٠١٨) دراسة بعنوان "السياسة الجنائية لمواجهة الاتجار بالأعضاء البشرية"** وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على موقف التشريعات والقوانين في بعض الدول من جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية، ومعرفة دور السياسات الجنائية من جريمة الاتجار بالبشر وبالأعضاء البشرية من الناحية العقابية والتدابير للتصدي لهذه الجريمة، اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي التحليلي والمنهج المقارن والاعتماد على الأحكام واستنباط القواعد القانونية الخاصة بجرائم الاتجار بالأعضاء البشرية في بعض الدول العربية مع التركيز والمقارنة على مصر، والإمارات العربية المتحدة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم السياسات الجنائية في الدول العربية التي شملتها الدراسة، قد شددت في العقوبات المقررة بحق مرتكبي جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية حيث أقرت عقوبة الإعدام والسجن المؤبد وذلك كسياسة وقائية لمنع تفاقم وانتشار مثل هذه الجرائم نظرا لخطورتها على المجتمع.

دراسة **(الحفناوي، ٢٠١٨) بعنوان " الجرائم الإلكترونية وطرق معالجتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية بالكويت"** وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الجرائم الإلكترونية في دولة الكويت، والتعرف على مستوى مكافحتها من وجهة نظر عينة الدراسة، اتبعت الدراسة لتحقيق أهذافها منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة والمعالجة الإحصائية للمتغيرات التي شملتها الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبدالله، وتكونت العينة الدراسية من ٢٥ عضو هيئة تدريس، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الجرائم الإلكترونية في دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات العينة ٣.٦١٣، أما مستوى إجابات عينة الدراسة نحو أساليب مكافحة الجرائم الإلكترونية في دولة الكويت فجاءت أيضا بمستوى متوسط، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير السياسات التشريعية الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية، وضرورة تشديد العقوبات بحق مرتكبي الجرائم الإلكترونية.

دراسة (الجابري، ٢٠١٥) بعنوان "جريمة الاتجار بالبشر في التشريع العماني، دراسة مقارنة" وهدفت الدراسة الى معرفة وبيان موقف المشرع العماني من جرائم الاتجار بالبشر، ومعرفة مدى انسجامها مع أحكام البرتوكول الخاص بالأمم المتحدة لمنع جرائم الاتجار بالبشر ومدى انسجامه مع التشريعات القانونية في بعض الدول العربية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليل المقارن، لتحليل ومقارنة القوانين والتشريعات الخاصة بجرائم الاتجار بالبشر مع القوانين الدولية والعربية ومقارنتها مع الاتفاقيات الدولية. أظهرت نتائج الدراسة أن المشرع العماني اعتبر جرائم الاتجار بالبشر من جرائم الجنايات، وقد أورد المشرع لها ثلاثة أوجه، هي: جرائم الاتجار بالبشر الوطنية، جرائم الاتجار بالبشر المنظمة على المستوى الوطني، جرائم الاتجار بالبشر عبر الوطنية. وأظهرت الدراسة أن السياسات التشريعية في سلطنة عمان كان لها دور فاعل في خفض

جرائم الاتجار بالبشر، وبينت الدراسة أن تعريف الجرائم المنظمة في التشريع العماني في قانون الاتجار بالبشر العماني يتوافق بدرجة كبيرة مع التعريف الدولي، وأوضحت نتائج الدراسة أن مكافحة الاتجار بالبشر في سلطنة عمان يجب أن يتم عبر منظومة متكاملة من السياسات الجنائية الأمنية والإعلامية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية من أجل مواجهتها.

دراسة **(الخزاعلة والخلفان، ٢٠١٥) بعنوان" أثر مواقع التواصل الاجتماعي على منظومة القيم الجامعية لدى طلبة جامعة الملك فيصل"** وهدفت هذه الدراسة التعرف على أثر مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت على منظومة القيم الدينية والاخلاقية، الاجتماعية، والشخصية للطلبة في جامعة الملك فيصل في المملكة العربية السعودية، كما هدفت هذه الدراسة أيضا التعرف على الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين مدى أثر مواقع التواصل على منظومة القيم لطلبة الجامعة باختلاف متغيري الجنس والكلية، استخدمت الدراسة أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة المكونة من ٧٧٢ طالب وطالبة تم اختيارهم عشوائيا من طلبة جامعة الملك فيصل، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى أثر مواقع التواصل الاجتماعي على منظومة القيم الدينية والاخلاقية، والقيم الاجتماعية، والقيم الشخصية للطلبة جاءت بمستوى متوسط، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في اثر مواقع التواصل الاجتماعي على منظومة القيم للطلبة باختلاف متغير الجنس بينما تبين وجود فروق باختلاف نوع الكلية ولصالح الطلبة في الكليات العلمية.

دراسة **Chang & Grabosky، ٢٠١٤ بعنوان الجريمة السيبرانية وإنشاء عالم سيبراني آمن** والتي قالت أن تصنف الإنترنت كواحدة من الاختراعات العظيمة. مع زيادة الوصول إلى الإنترنت وانخفاض تكلفة أجهزة الكمبيوتر ، أصبحت الإنترنت جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. وفقًا للاتحاد الدولي للاتصالات **(ITU)** ، كان أكثر من ٢.٧ مليار شخص يستخدمون الإنترنت في عام ٢٠١٣. وهذا يعادل حوالي ٤٠٪ من سكان العالم. في العالم المتقدم ، يتجاوز معدل الاختراق ٧٠٪ ، بينما يُقدر في العالم النامي بـ ٣٠٪ أو أقل

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال عرض لمجموعة الدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة، فقد تبين أن هناك اهتمام من قبل الباحثين بدراسة السياسات الجنائية ودورها في الوقاية من الجرائم بشكل عام، وكذلك يلاحظ وجود إهتمام كبير بدراسة جرائم تقنية المعلومات (الجرائم الإلكترونية) على الأفراد في المجتمع، وإظهار بعض آثارها السلبية على أفراد المجتمع في المجالات الاجتماعية والنفسية والدينية والأخلاقية والثقافية، و لاحظ الباحث قلة الدراسات الأجنبية في هذا المجال .

وسوف تساعد هذه الدراسات في تحديد منهجية الدراسة، وفي تحديد الموضوعات التي سوف ينطلق منها الإطار النظري، وإعداد أدوات الدراسة، وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة للتحليل الإحصائي.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها على دراسة السيسات الجنائية والتعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية لجرائم تقنية المعلومات في المجتمع العماني من وجهة نظر الجهات الأمنية، حيث تعد الدراسة الحالية الأولى من نوعها في سلطنة عُمان، كما تتميز هذه الدراسة بأنها سوف تبحث في العوامل

المؤدية لجرائم تقنية المعلومات، وفي تقديم تصور مقترح لمواجهة الأخطار المترتبة من الاستخدام الخاطئ لتقنية المعلومات في المجتمع العُماني.

الإطار المعرفي

السياسة الجنائية :

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالإنسان وعرفت منذ القدم ، وتطورت وتعقدت أشكالها وتنوعت مناهجها ووسائلها مع تقدم المجتمعات، ومع الثورة التكنولوجية والتقنية في العصر الحاضر أخذت ظاهرة الإجرام بعدا دوليا وأصبحت عابرة للقارات والدول، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في الوسائل التقليدية لآليات العدالة الجنائية وفي القواعد المنظمة للتجريم والعقاب باعتبارها الأدوات الهامة للسياسة الجنائية(بوزوبع، ٢٠٠٥، ١٦، ١٧).

لقد اختلف فقهاء القانون في تعريف السياسة الجنائية ، وتعددت التعاريف بتعدد المرجعيات الفلسفية والعلمية ثم الاتجاهات الفكرية والسياسية ، فقد عرفها الفقيه الألماني فويرباخ بأنها مجموعة الوسائل التي يمكن اتخاذها في وقت معين في بلد ما من أجل مكافحة الإجرام فيه "، أما مهمة السياسة الجنائية عند فيلبو كراماتيكا هي دراسة أفضل الوسائل العلمية للوقاية من الانحراف الاجتماعي وقمعه.

أما هدف السياسة الجنائية حسب مارك أنسل هي الوصول إلى أفضل صيغة لقواعد القانون الوضعي وتوجيه كل من المشرع الذي يضع القانون الوضعي والقاضي الذي يقوم بتطبيقه والإدارة العقابية المكلفة بتنفيذ ما يقضي به الفضاء.

أما السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية فهي جزء من السياسة الشرعية ، وقد عرفها الدكتور محمد بوساق بأنها العمل على درء المفاسد الواقعة أو المتوقعة عن الفرد والمجتمع بإقامة أحكام الحدود والقصاص وغيرها. والتذرع لتحقيق الأمن بكافة الوسائل الممكنة في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

وإذا كانت السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية وفي الاتجاهات المعاصرة تتفق في المضمون والأهذاف نظرا لكون كل متهما يهدف إلى تحقيق الأمن وسلامة المجتمع ، إلا أنهما يختلفان من حيث الثوابت (الغياط ، ٢٠٠٦، ٢٧ - ٣١).

وإذا كانت السياسة الجنائية تتميز بخصائص وسمات منها خاصية الغائية والنسبية والتطور ، فإن لها فروع منها سياسة التجريم وسياسة العقاب وسياسة المنع.

وتعكس السياسة الجنائية المصالح الواجب حمايتها في الدولة والقانون هو الذي يحدد المصلحة الجديرة بالحماية من بين المصالح المتناقضة ، ولما كانت السياسة الجنائية هي السياسة التشريعية في مجال القانون الجنائي و توجه المشرع في اختياره للمصلحة الواجب حمايتها ، فقد تأثرت السياسة الجنائية بالفكر الفلسفي الذي ساد كل مرحلة . فإذا كانت السياسة الكلاسيكية قد تأثرت بشكل كبير بنظريتي العقد الاجتماعي والمنفعة الاجتماعية . انعكس ذلك على معيار التجريم والعقاب، الذي كان قاصرا على حماية المصلحة الاجتماعية ، فإن السياسة النيوكلاسكية تأثرت بنظرية العدالة وخففت من حدة الجمود والتجريد التي ميزت السياسة الكلاسيكية (سرور، ١٩٧٦، ٤٢ – ٤٩).

فروع السياسة الجنائية

أ: سياسة التجريم.

تباشر الدولة وظيفتها الجزائية لحماية المصالح الإجتماعية التي تسود المجتمع وتختار الجزاء الأكثر صلاحية والأقرب إلى التعبير عن مدى التقدير لأهمية هذه المصالح فإن قدرت الدولة أن المصلحة تستأهل أقصى مراتب الحماية القانونية عبرت عن ذلك بالعقوبة وتحديد المصالح الجديرة بالحماية الجنائية وفقا لظروف واحتياجات المجتمع وتتأثر بتقاليده ونظامه الإفتقادي والإجتماعي والسياسي. ويعتبر التجريم هو أقصى مراتب الحماية التي يضفيها التشريع على نوع معين من المصالح التي تهم المجتمع (سرور، ١٩٧٦، ص: ١٨).

ب: سياسة العقاب:

يبدو لأول وهلة على أن مصطلحي السياسة العقابية والسياسية الجنائية هم مترادفين وهذا الخلط نتج عن سوء تفسير المصطلح الأصلي الذي عبر عنه فويرباخ **kriminal politika** إلا أنه من خلال تعريفات السياسة الجنائية المشار إليها أعلاه يتضح على أن سياسة العقاب من بين الأساليب التي تعتمد عليها السياسة الجنائية في إيجادها من أجل مكافحة الجريمة وبالتالي فإن سياسة العقاب في فرع من السياسة الجنائية.

وتتكون السياسة العقابية في مقام تحديد وسائل تحقيق الهدف من العقوبات بنسقين:

أ- نسق موضوعي بحث: ويتناول الصورة المجردة للعقوبات في مرحلة التشريع والأسس الواجبة إتباعها في مرحلة تطبيقها وتنفيذها.

ب- وهو النسق الإجرامي: ويعالج الإجراءات الواجب إتباعها للفصل ابتداء في توافر حق الدولة في العقاب في الإجراءات المعمول بها عند تطبيق العقوبات وتنفيذها طبقا للأسس الموضوعية المحددة لها (سرور، ١٩٧٦، ص: ٢٠).

د: سياسة المنع:

هذه السياسة تهدف إلى الحيلولة دون وقوع الجريمة بواسطة اتخاذها للتدابير الوقائية في مواجهة الخطورة الإجرامية ولقد شكلت الملامح الأولى لهذه السياسة من خلال المبادئ التي نادت بها مدرسة الدفاع الإجتماعي التي وضعها مارك انسل بحيث اعتبر أن وظيفة السياسة الجنائية يجب ان تتسم بالصفة الحمائية أي أن تكون موجهة نحو القضاء على الاسباب التي تؤدي بالفرد إلى نحو سلوك طريق الجريمة.

تعريف الجريمة المعلوماتية

لا يوجد مصطلح قانوني موحد للدلالة على الجرائم الناتجة عن استخدام تقنية المعلومات واستغلالها، فالبعض يطلق عليها " جريمة الغش المعلوماتي"، والبعض الآخر يطلق عليها "جريمة الاختلاس المعلوماتي" أو الاحتيال المعلوماتي، والأكثرية يفضلون تسميتها بـ" الجريمة المعلوماتية".

وتعرف أيضا الجريمة المعلوماتية على أنها: " كل سلوك غير مشروع أو غير قانوني أو غير أخلاقي أو غير مُصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو بنقلها " (العياد، ٢٠٠٧، ٥٥).

وتعرف الجريمة المعلوماتية أنها: "كل فعل غير مشروع يكون العلم تكنولوجيا الحاسوب الآلية بقدر كبير لازماً لارتكابه من ناحية، وملاحقته وتحقيقه من ناحية أخرى" (الحسن،١٨٣، ٢٠١٠)

أركان جريمة تقنية المعلومات(القصير، ٢٠٠٦، ص:٣٨):

أولا: الركن المادي في جرائم تقنية المعلومات:

إن النشاط أو السلوك المادي في جرائم الإنترنت يتطلب وجود بيئة رقمية واتصال بالإنترنت، ويتطلب أيضا معرفة بداية هذا النشاط والشروع فيه ونتيجته، فمثلا يقوم مرتكب الجريمة بتحضير الحاسوب لكي يحقق له حدوث الجريمة، فيقوم بتحميل الحاسوب ببرامج اختراق، أو يقوم بإعداد هذه البرامج بنفسه، وكذلك قد يحتاج إلى تهيئة صفحات تحمل في طياتها مواد مخلة بالآداب العامة وتحميلها على الجهاز المضيف Hosting Server، كما يمكن أن يقوم بجريمة إعداد برامج فيروسات ومن ثم يبثها.

الركن المعنوي في الجرائم المعلوماتية (القصير، ٢٠٠٦، ص:١١٣):

ويقصد بالركن المعنوي: الحالة النفسية للجاني، والعلاقة التي تربط بين ماديات الجريمة وشخصية الجاني، وقد تنقل المشرع الأمريكي في تحديد الركن المعنوي بين مبدأ (الإرادة ومبدأ العلم)، فهو تارة يستخدم الإرادة، كما هو الشأن في قانون العلامات التجارية في القانون الفيدرالي الأمريكي، وأحياناً أخرى أخذ بالعلم كما في قانون الاستنساخ (مصطفى، ٢٠١٠، ١١٢).

ويطلق عليه " الركن الأدبي أو الشخصي " وهو يعني في الحقيقة أن الجاني أو المجرم تحديداً، فالركن المعنوي هو المسلك الذهني أو النفسي للجاني باعتباره محور القانون الجنائي، ذلك أنه في إطار هذا الركن تتوافر كافة مقومات المسؤولية الجنائية، من إسناد و إذناب مع إقرار حق الدولة في العقاب الذي يبني على المقومات، لذلك يمكن تعريف الركن المعنوي بأنه : " العلاقة التي تربط بين ماديات الجريمة وشخصية الجاني مرتكبها "، وهذه العلاقة هي محل الإذناب في معنى استحقاق العقاب ومن ثم يوجه إليها لوم القانون وعقابه (إبراهيم، ٢٠٠٩ ، ٢٤٣).

خصائص الجريمة المعلوماتية

تتميز الجريمة المعلوماتية عن الجريمة التقليدية في نواحي عدة، يأتي هذا التميز في السمات العامة لها أو كان في الباعث على تنفيذها أو في طريقة هذا التنفيذ ذاته. كما تتميز الجريمة المعلوماتية بطابعها الدولي في أغلب الأحيان، حيث تتخطى آثار هذه الجريمة جدود الدولة الواحدة (قورة، ٢٠٠٤، ٤٩).

وقد ذُكر أن جرائم المعلوماتية إنما تعد إفرازًا ونتاجاً لتقنية المعلومات، فهي ترتبط وتقوم عليها، وقد أدى اتساع نطاق هذه الجرائم في المجتمع، وازدياد إزدهار حجم ودور تقنية المعلومات في القطاعات كافة إلى إعطاء جرائم المعلوماتية لوناً أو طابعاً قانونياً خاصاً يميزها عن غيرها من الجرائم بمجموعة من الخصائص، قد يتطابق بعضها مع خصائص طوائف أخرى من تلك الجرائم، فتتميز الجرائم المعلوماتية بخصائص عدة (سلامة، ٢٠٠٦، ٩٤).

ولعل ارتباط الجريمة المعلوماتية بجهاز الحاسوب وشبكة الإنترنت أضاف عليها مجموعة من الخصائص والسمات المميزة، وتتميز الجريمة المعلوماتية بخصائص تميزها عن الجريمة التقليدية، ولعل من أبرز الخصائص ما يلي(المومني، ٢٠٠٨، ٥٠):

١) الجرائم المعلوماتية متعدية الحدود(عابرة للدول):

إن من أبرز الخصائص التي تُميز الجريمة المعلوماتية أنها لا تعترف بالحدود الجغرافية، فالعالم مجتمع مفتوح عبر شبكات تخترق الزمان والمكان دون أن تخضع لحراسة الحدود الجغرافية، مما اكسابها طبيعة دولية أو كما يطلق عليها جرائم ذات طبيعة متعدية الحدود.(ابراهيم، ٢٠٠٩، ٧٦).

٢) صعوبة اكتشاف جرائم المعلوماتية وإثباتها:

تتميز الجريمة المعلوماتية بصعوبة اكتشافها وإذا اكتشف فإن ذلك يكون بمحض الصدفة عادة. حيث يبدو من الواضح أن عدد الحالات التي تم فيها اكتشاف هذه الجرائم قليلة إذا قورنت بما يتم اكتشافه من الجرائم التقليدية، ويمكن رد الأسباب التي تقف وراء الصعوبة في اكتشاف الجريمة المعلوماتية إلى عدم ترك هذه الجريمة لأي أثر خارجي بصورة مرئية. كما أن الجاني يمكنه ارتكاب هذه الجريمة في دول وقارات أخرى (المومني، ٢٠٠٨، ٥٠-٥١-٥٣).

٣) وقوع الجريمة المعلوماتية أثناء المعالجة الآلية للبيانات:

من خصائص الجريمة المعلوماتية أثناء عملية المعالجة الآلية للبيانات والمعطيات الخاصة بالكمبيوتر، ويمثل هذا النظام الشرط الأساسي الذي يتعين توافره حتى يمكن البحث في قيام أو عدم قيام أركان الجريمة المعلوماتية الخاصة بالتعدي على نظام معالجة البيانات، ذلك أنه في حالة تخلف هذا الشرط تنتفي الجريمة المعلوماتية، حيث تقع أثناء عليه المعالجة الآلية لبيانات في أية مرحلة من المراحل الأساسية لتشغيل نظام المعالجة الآلي للبيانات سواء عند مرحلة إدخال البيانات أو مرحلة المعالجة أو في مرحلة إخراج المعلومات.

وتعرف عملية المعالجة الآلية للبيانات أو المعطيات بأنها " كل مركب يتكون من وحدة أو مجموعة وحدات معالجة، والتي تتكون كلا منها من الذاكرة والبرامج والمعطيات وأجهزة الإدخال والإخراج وأجهزة الربط، والتي يربط بينها مجموعة من العلاقات والتي عن طريقها يتم تحقيق نتيجة معينة (سلامة، ٢٠٠٦، ١٠١-١٠٢).

٤) الجريمة المعلوماتية جريمة مستحدثة:

تعتبر الجرائم المعلوماتية سواء التي تتعرض أجهزة الكمبيوتر أو التي تسخر تلك الأجهزة في ارتكابها من الجرائم المستحدثة، حيث أن التقدم التكنولوجي الذي تحقق خلال السنوات القليلة الماضية جعل العالم بمثابة قرية صغيرة ، بحيث يتجاوز هذا التقدم بقدراته وإمكاناته أجهزة الدولة الرقابية، بل أنه أضعف من قدراتهم في تطبيق قوانينها، بالشكل الذي أصبح يهدد أمنها.

وعلى الرغم من المزايا والمنافع الإيجابية المرتبة على هذه العولمة وثورة المجتمع الإلكتروني، إلا أنها ساعدت على ظهور وتعزيز أنواع جديدة من الجرائم، من أبرزها جرائم غسيل الأموال، وتهريب الأموال، واختراق قطاع الأعمال، والإفلاس بالتدليس والغش، والفساد، ورشوة الموظفين (إبراهيم، ٢٠١٩، ٨٤ – ٨٦- ٨٧).

٥) الجريمة المعلوماتية تتم عادة بتعاون أكثر من شخص:

تتميز الجريمة المعلوماتية بأنها تتم عادة بتعاون أكثر من شخص على ارتكابها أضرار بالجهة المجني عليها، وغالباً ما يشترك في إخراج الجريمة إلى حيز الوجود

شخص متخصص في تقنيات الحاسوب والإنترنت يقوم بالجانب الفني من المشروع الإجرامي، والشخص الآخر المحيط أو من خارج المؤسسة المجني عليها لتغطية عملية التلاعب وتحويل المكاسب إليها.

والاشتراك في إخراج الجريمة المعلوماتية إلى حيز الوجود قد يكون اشتراك سلبياً وهو الذي يترجم بالصمت من جانب من يعلم بوقوع الجريمة في محاولة منه لتسهيل إتمامها.

وقد يكون اشتراك إيجابياً وهو غالباً كذلك يتمثل في مساعدة فنية أو مادية (المومنى، ٢٠٠٨، ٥٨ ــ ٥٩).

٦) احتمال تعدد الأوصاف القانونية لمحل الجريمة:

نظراً لأن النظام المعلوماتي ذاته لا يتكون من طبيعة واحدة، فهو يتكون من عناصر مادية معنوية، بما يسمح من إمكانية أن يكون موضوع الجريمة المعلوماتية ذا طبيعتين مختلفتين أحدهما يتمثل في الجانب المادي والأخير يتمثل في الجانب الغير مادي بل يشمل ظهور المحل الواحد بمظهرين أحدهما مادي والثاني معنوي. وذلك الحال بالنسبة للمعلومات فقد تكون في حالة انتقال أو موجودة في ذاكرة النظام المعلوماتي أي إنها في حالة غير مادية، والشكل الآخر أن تكون المعلومات متجسدة في صورة مادية بتخزينها على دعامة إلكترونية، حتى أن المعلومات بطبيعتها غير مادية يمكن أن تخضع لأكثر من نص قانوني، وفقاً لما إذا كانت في شكل مادي أو غير مادي، مثال ذلك اعتبارها مضف أدبي مما يثير مشكلة تعدد الأوصاف القانونية على ذات المحل(إبراهيم، ٢٠١٩، ٨٨ ــ ٨٩).

٧) أسلوب ارتكاب الجريمة المعلوماتية:

ذاتية الجرائم المعلوماتية تبرز بصورة أكثر وضوحاً في أسلوب ارتكابها وطريقتها، فإذا كانت الجرائم التقليدية تتطلب نوعاً من المجهود العضلي الذي قد يكون في صورة ممارسة العنف والإيذاء كما هو الحال في جريمة القتل أو الاختطاف، أو في صورة الخلع أو الكر وتقليد المفاتيح كما هو الحال في جريمة السرقة فإن الجرائم المعلوماتية هي جرائم هادئة بطبيعتها(قوره، ٢٠٠٤، ٦٣).

وتحتاج الجريمة المعلوماتية إلى وجود شبكة المعلومات الدولية و الإنترنت مع وجود مجرم يوظف خبرته أو قدرته على التعامل مع الشبكة للقيام بجرائم مختلفة كتجسس أو اختراق خصوصيات الغير دون حاجة لسفك الدماء.

٨) الهدف والدافع وراء ارتكاب جرائم المعلوماتية:

تستهدف أكثر جرائم المعلوماتية إدخال تعديل على عناصر الذمة المالية ويكون الطمع الذي يشبعه الاستيلاء على المال دافعه، وبريق المكسب السريع محرك لمرتكبها، وقد ترتكب أحياناً لمجرد قهر نظام الحاسوب الآلي وتخطي حواجز الحماية المقامة حوله أو بدافع الانتقام من رب العمل، أو أحد الزملاء أو الأصدقاء(سلامة ، ٢٠٠٦ ، ١٠٦).

٩) أضرار جرائم المعلوماتية

تقع جرائم المعلوماتية وترتكب في إطار تقنية وتكنولوجيا متقدمة يتزايد استخدامها يوماً بعد يوم في إدارة مختلفة المعاملات الاقتصادية والمالية والخدمية الوطنية والدولية على حد سواء – ويعتمد عليها في تسير معظم شؤن الحياة اليومية للأفراد(المومني ،٢٠٠٨، ٦٢).

١٠) عدم كفاية التعاون الدولي في مجال الجرائم المعلوماتية:

عدم وجود معاهدات دولية كافية للتسليم أو للمعونة الثنائية أو جماعية بين الدول تسمح بالتعاون الدولي، أو عدم كفايتها أن كانت موجودة لمواجهة المتطلبات الخاصة لجرائم الكمبيوتر وديناميةالتحريات فيها وكفالة السرعة بها(إبراهيم، ٢٠١٩، ٨٨- ٨٩).

أنواع الجرائم الالكترونية(علوان،٢٠١٨):

١) جرائم تسبب الاذى اللافراد:

من خلالها يتم استهداف فئة من الافراد أو فرد بعينه من أجل الحصول على معلومات هامة تخص حساباته سواء البنكية أو على الإنترنت وتتمثل هذه الجرائم فى:

- انتحال الشخصية : فيها يستدرج المجرم الضحية ونستخلص منها المعلومات بطرق غير مباشرة ويسعى الى تشويه سمعه الضحيه وتدميرها نفسيا.
- تحريض على أعمال غير مشروعة: يقوم المجرم باستخدام المعلومات المسروقة على أفراد بعينهم واستغلالها فى ابتزاز الضحية بالقيام باعمال غير مشروعة تتعلق بغسيل الأموال وتجارة المخدرات وغير ذلك.

٢) جرائم تسبب الاذى للمؤسسات:

- أختراق الانظمة : تسبب الجرائم الالكترونية بخسائر كبيرة للمؤسسات والشركات المتمثلة فى الخسائر المادية.

٣) جرائم الاموال :

- الاستيلاء على حسابات البنوك : هى اختراق الحسابات البنكية والحسابات المتعلقة بمؤسسات الدولة وغيرها من المؤسسات الخاصة كما يتم ايضا سرقة البطاقات الإتمانية ومن ثم الاستيلاء عليها وسرقة ما بها من أموال .
- انتهاك حقوق الملكية الفكرية والادبية: هى صناعة نسخ غير أصلية من البرامج وملفات المالتيميديا ونشرها من خلال الإنترنت ويتسبب ذلك فى خسائر فادحة للمؤسسات.

٤) الجرائم التى تستهدف آمن الدولة :

- برامج التجسس : تنتشر العديد من برامج التجسس والمستخدمة فى أسباب سياسية التى تهدد آمن وسلامة الدولة ويقوم المجرم بزرع برامج التجسس داخل الأنظمة الإلكترونية للمؤسسات فيقوم الأعداء بهدم الأنظمة والاطلاع على مخططات عسكرية تخص آمن الدولة.

أستخدام المنظات الإرهابية لاسلوب التضليل :يعتمد الإرهابيون على استخدام وسائل الاتصال الحديثة وشركات الإنترنت ويسعون إلى تدمير أنظمه الشركات أو تدمير الخادم الرئيسي الذي يستخدمه جميع من بالمؤسسة من آجل تسهيل الأعمال ويتم ذلك من خلال اختراق حسابات الموظفين بالمؤسسة والدخول على الحسابات جميعا فى نفس ذات الوقت ويتسبب ذلك فى عطل تام للخادم مما يؤدى إلى تدميره.

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة، حيث يتضمن منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة وخصائصها، وكذلك عرض لأداة الدراسة، والخصائص السيكومترية للتأكد من الصدق والثبات، وأخيرًا عرض للأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وعلى النحو التالي.

١.٣ المنهجية والاجراءات

لتحقيق أهداف الدراسة سوف يعتمد الباحث على المنهج الوصفي المسحي، وذلك للوصول إلى استنتاجات تساعد في فهم العلاقة بين المتغيرات وتقديم توصيات علمية تسهم في تطوير الواقع. وسوف تتضمن منهجية هذه الدراسة مسحاً مكتبياً للأدبيات والدراسات التطبيقية والنظرية المتعلقة بموضوعها من المصادر المتوفرة لبناء الإطار النظري للدراسة.

٢.٣ مجتمع الدراسة وعينتها

سوف يتم تحديد مجتمع الدراسة من المحامين في سلطنة عُمان، ولتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية حصصية بنسبة لا تقل عن ١٠% من مجتمع الدراسة والبالغ ٢٧٤٢ محامٍ مقيد في سجلات دائرة شؤون المحامين في سلطنة عُمان حتى نهاية عام ٢٠١٨ (الكتاب السنوي لإحصاءات العدل، ٢٠١٨، ٨٦).

عينة الدراسة

توزعت عينة الدراسة حسب الجدول أدناه :

جدول (١)

وصف عينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية لأفراد الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
طبيعة العمل	محامي ابتدائي	٢٢١	٦٥.٠
	محامي استئناف	٦٨	٢٠.٠
	محامي عليا	٥١	١٥.٠
النوع الاجتماعي	ذكـــر	٢٧٢	٨٠.٠
	أنثـــــى	٦٨	٢٠.٠
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥	١٥٣	٤٥.٠
	٥–١٠	٣٤	١٠.٠
	١١–١٥	٦٨	٢٠.٠
	أكثر من ١٥	٨٥	٢٥.٠
المستوى التعليمي	بكالوريوس	٢٠٤	٦٠.٠
	دبلوم عالي	١٧	٥.٠
	ماجستير	٥١	١٥.٠
	دكتوراه	٦٨	٢٠.٠
	المجموع	٣٤٠	١٠٠.٠

يتبين من الجدول(١) ما يلي:

١. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع الأفراد تبعًا لمتغير طبيعة العمل (٦٥%) لمحامي ابتدائي، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (١٥%) لمحامي عليا .

٢. بلغ عدد الذكور في عينة الدراسة (٢٧٢) وبنسبة مئوية (٨٠%) ،بينما بلغ عدد الإناث (٦٨) بنسبة مئوية (٢٠%).
٣. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع الأفراد تبعًا لمتغير عدد سنوات الخبرة (٤٥%) لأقل من سنوات٥، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (١٠%) ل٥-١٠ سنوات.
٤. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع الأفراد تبعًا لمتغير المستوى التعليمي (٦٠%) لبكالوريوس، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٥%) لدبلوم عالي.

٣.٣ أداة الدراسة:

بهدف جمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة المستهدفة اعتمدت الدراسة على أداة الإستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، وذلك لطبيعة الدراسة التي اتبعت المنهج الوصفي المسحي، وباعتبار أداة الإستبيان أكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، وصممت أداة الدراسة حسب الأسس العلمية لبنائها وإخضاعها لاختبارات الصدق والثبات وفقاً للخطوات المنهجية التالية:

١- **بناء أداة الدراسة**: سوف يتم بناء وتصميم الإستبانة انطلاقًا من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، ومن خلال الاطلاع على الأدبيات المتصلة والإطار النظري للدراسة، بالإضافة إلى الاستفادة من آراء الخبراء والمختصين في موضوعاتها.

٢- للتأكد من مدى إمكانية تطبيق أداة الدراسة بدرجة مقبولة إحصائياً من حيث الصدق والثبات، سيتم إجراء بعض الاختبارات السيكومترية لأداة الدراسة. حيث سيتم التحقق من صدق بناء أداة الدراسة عن طريق تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من أفراد مجتمع الدراسة. وسيتم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام المعادلات الإحصائية المناسبة.

صدق المحتوى

للتحقق من صدق المحتوى (الصدق الظاهري) للمقياس عملت الباحثة بعرض المقياس بصورته الأولية على (١٠) من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع والقانون في جامعة السلطان قابوس وجامعة مؤتة، والملحق (أ) يظهر اسمائهم ورتبهم الأكاديمية وتخصصاتهم، وذلك بهدف الأخذ بملاحظاتهم وآرائهم ومقترحاتهم حول مدى مناسبة الفقرات وملائمتها من الناحية اللغوية ومن الناحية المنطقية، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات، والتعديل على أساسها.

صدق وثبات أداة الدراسة

أ- صدق البناء

لاستخراج دلالات صدق البناء، استخرجت معاملات ارتباط الفقرات مع المجال الذي تنتمي إليه، حيث تم تحليل الفقرات وحساب معامل ارتباط بيرسون لكل فقرة من الفقرات، حيث أن معامل الارتباط هنا يمثل دلالة للصدق بالنسبة لكل فقرة في صورة معامل ارتباط بين كل فقرة وبين المجال الذي تنتمي اليه، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(٢)

معاملات الارتباط بين الفقرات و المجال الذي تنتمي إليه

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال
١	.٦٧٣**	١٢	.٦٨٧**	٢٣	.٨٣٧**	٣٤	.٦٩٦**

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال
٢	.٨٤٠**	١٣	.٦٩٢**	٢٤	.٧٣٥**	٣٥	.٨٩٧**
٣	.٧٣٩**	١٤	.٨٠٨**	٢٥	.٨٣٥**	٣٦	.٩٥١**
٤	.٧٢٠**	١٥	.٨٣١**	٢٦	.٨٠٣**	٣٧	.٨٣٥**
٥	.٧٧٢**	١٦	.٧٨٣**	٢٧	.٧٦١**	٣٨	.٧١٦**
٦	.٨٩٦**	١٧	.٧٢٩**	٢٨	.٨٢٣**	٣٩	.٩٣٣**
٧	.٦٩٢**	١٨	.٣٦٦**	٢٩	.٧٧٠**	٤٠	.٩٤١**
٨	.٦٧٣**	١٩	.٨٦٤**	٣٠	.٧٩٦**	٤١	.٧٠٥**
٩	.٨٦١**	٢٠	.٦٣٥**	٣١	.٨٠٣**	٤٢	.٩١٣**
١٠	.٧٤١**	٢١	.٧٠٨**	٣٢	.٨٠٨**	٤٣	.٨١١**
١١	.٨٣٣**	٢٢	.٨٢٥**	٣٣	.٧٧٨**	٤٤	.٨١٨**

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠٥).

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠١).

وتجدر الإشارة أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيا، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات.

ب- ثبات أداة الدراسة:

تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول رقم (٣) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا، واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

جدول رقم (٣)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا

المجـالات	الاتساق الداخلي	عدد الفقرات
دور السياسات الجنائية(التشريعي والأمني والقضائي)	.٩٥٥	١٧
دور السياسات الجنائية(الاجتماعي والاقتصادي)	.٩٤٧	١٥
معوقات دور السياسات الجنائية (للحد من جرائم تقنية المعلومات)	.٩٥٧	١٢

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق الأداة والاعتماد عليها في تطبيق الدراسة، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

المعيار الإحصائي:

تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وهي تمثل رقمياً (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

من ١.٠٠- ٢.٣٣ منخفض

من ٢.٣٤- ٣.٦٧ متوسط

من ٣.٦٨- ٥.٠٠ مرتفع

وهكذا

وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

الحد الأعلى للمقياس (٥) - الحد الأدنى للمقياس (١)

عدد الفئات المطلوبة (٣)

$$\frac{٥-١}{٣} = ١.٣٣$$

ومن ثم إضافة الجواب (١.٣٣) إلى نهاية كل فئة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وللإجابة عن أسئلة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

١) مقاييس الإحصاء الوصفي (Measures Descriptive Statistic) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للمحاور باستخدام الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية.

٢) معامل ارتباط بيرسون Person correlation.

٣) معاملات الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا Alpha Cronbach's.

٤) تحليل التباين لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية.

إجراءات الدراسة:

تمت الدراسة الحالية تبعًا للإجراءات والخطوات التالية:

١-مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة.

٢-إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية، والتأكد من مؤشرات الصدق والثبات، من خلال عرضها على مجموعةٍ من المحكمين أصحاب الخبرة والاختصاص من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة السلطان قابوس وجامعة مؤتة.

٣- تحديد مجتمع الدراسة المتمثل من المحامين في سلطنة عُمان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية حصصية بنسبة لا تقل عن ١٠% من مجتمع الدراسة والبالغ ٢٧٤٢ محامٍ مقيد في سجلات دائرة شؤون المحامين في سلطنة عُمان حتى نهاية عام ٢٠١٨ (الكتاب السنوي لإحصاءات العدل، ٢٠١٨، ص:٨٦).

٤-توزيع أداة الدراسة على أفراد العينة، مع توضيح مدى أهمية البحث وأهدافه للمستجيبين، مع التأكيد على سرية المعلومات، واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

٥-إدخال البيانات على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS – Statistical Package for Social Sciences)، واستخدام المعالجات الإحصائية المناسبة للإجابة على أسئلة الدراسة والوصول إلى النتائج وتفسيرها.

عرض النتائج

تم في هذا الفصل من الدراسة عرض الإجابة عن أسئلة الإستبيان في الجزء الأول والمتعلقة بالسياسات الجنائية الخاصة بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، ومن ثم عن سؤال الدراسة الرئيس والأسئلة المتفرعة منه، وفقًا لما أظهرته النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية بعد تطبيق أدوات الدراسة على أفراد عينة الدراسة، وبالشكل الآتي:

السؤال الرئيس:

ما دور السياسيات الجنائية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور دور السياسيات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٢١)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بدور السياسيات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	٢١	تسهم السياسة الجنائية في سلطنة عُمان في حماية أفراد المجتمع العُماني من الآثار السلبية لوسائل الاتصال الإلكتروني في المجتمع.	٤.٠٧	١.٢٧٣	مرتفع
٢	٣	تعمل السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على بيان وتوضيح الأفعال التي قد تعد من قبيل جرائم تقنية المعلومات وتجريمها بما يتوافق مع خطورتها	٤.٠٢	١.٢٢٩	مرتفع
٣	٢٠	تسهم السياسة الجنائية في سلطنة عُمان في حماية التعاملات الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات المالية	٣.٩٩	١.٣٠٨	مرتفع
٤	١٥	تعمل السياسات الجنائية في سلطنة عُمان على زيادة التعاون بين المؤسسات الأمنية المحلية والدولية في مجال تبادل الخبرات الأمنية الخاصة بالوقاية من جرائم تقنية المعلومات في السلطنة	٣.٩٧	١.٢٠٦	مرتفع
٥	٢	تعمل السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على مواكبة التطورات التكنولوجية وما يتبعها من ظهور لأنماط جديدة لجرائم تقنية المعلومات	٣.٩٥	١.٢٠٥	مرتفع
٥	٣٠	تعمل السياسات الجنائية في سلطنة عُمان على مشاركة القطاع الخاص في صناعة السياسات الجنائية الخاصة بالوقاية من جرائم تقنية المعلومات في السلطنة	٣.٩٥	١.٣٢٩	مرتفع
٧	١٩	تسهم السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على تعزيز الاتجاهات المجتمعية التي تحقق أمن المعلومات وحمايتها في المجتمع.	٣.٩٤	١.٣٠٦	مرتفع
٨	١	تعمل السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على معالجة الإشكاليات القانونية المتعلقة بجرائم تقنية المعلومات لاختلاف طبيعتها عن الجرائم	٣.٩٠	١.١٨١	مرتفع

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
		التقليدية			
٩	٤	لا تقتصر السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على العقوبات الأصلية لمواجهة جرائم تقنية المعلومات بل تتضمن أيضاً العقوبات التكميلية والتبعية	٣.٨٦	١.٢٤٤	مرتفع
١٠	٨	تعمل السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال تطوير السياسات الخاصة بالوقاية من جرائم تقنية المعلومات.	٣.٨٥	١.٠٦٩	مرتفع
١١	١٦	تعمل السياسات الجنائية في سلطنة عُمان على حفظ قواعد بيانات محدثة لأنماط وأعداد جرائم تقنية المعلومات في السلطنة	٣.٨١	١.٣٣٢	مرتفع
١٢	١٠	تعمل السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على توظيف التقدم التكنولوجي لتعزيز الجهود في الحد والوقاية من جرائم تقنية المعلومات	٣.٧٩	١.٢٩٢	مرتفع
١٣	١٨	تسهم السياسة الجنائية في سلطنة عُمان في الحد من جرائم تقنية المعلومات من خلال اتباع الأساليب الوقائية الاحترازية في المجتمع قبل وقوعها	٣.٧٠	١.٢٣١	مرتفع
١٤	٢٧	تهتم السياسة الجنائية في سلطنة عُمان في توجيه الرأي العام وتوعيته والتنبيه إلى مخاطر جرائم تقنية المعلومات من خلال أجهزة الإعلام.	٣.٦٦	١.٤٦٦	متوسط
١٥	٢٦	تسهم السياسة الجنائية في سلطنة عُمان في تطوير البرامج والسياسات التربوية والتعليمية للوقاية من جرائم تقنية المعلومات.	٣.٦٤	١.٤٦٨	متوسط
١٦	٥	تراعي السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على سن وتعديل القوانين الخاصة بجرائم تقنية المعلومات حسب الضرورة	٣.٦٢	١.٢٩٠	متوسط
١٦	٢٥	تدرك السياسة الجنائية في سلطنة عُمان أن أضرار جرائم تقنية المعلومات لا تقتصر على شريحة واحدة في المجتمع بل يتعدى ذلك إلى الإضرار بكافة شرائح المجتمع	٣.٦٢	١.٣٧٢	متوسط
١٨	٢٢	تسهم السياسة الجنائية في سلطنة عُمان في زيادة الحس الأمني لدى أفراد المجتمع ومسؤوليتهم نحو حماية بياناتهم عبر الوسائل الإلكترونية.	٣.٦٠	١.٤٤٧	متوسط
١٩	٦	تعمل السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على تطوير التشريعات والأنظمة الخاصة بشكل دوري لمواجهة التطور في جرائم تقنية المعلومات.	٣.٥٧	١.٤٦٧	متوسط
١٩	٢٤	تتبنى السياسة الجنائية في سلطنة عُمان النهج التعاوني بين المؤسسات المجتمعية والسلطات التشريعية والقضائية في مجال الوقاية من جرائم تقنية المعلومات.	٣.٥٧	١.٢٩٨	متوسط

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
٢١	٢٩	تهتم السياسة الجنائية في سلطنة عُمان في خلق جيل واع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة للحد وللوقاية من جرائم تقنية المعلومات.	٣.٥٦	١.٣٠٣	متوسط
٢٢	٢٨	تعمل السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على الحد من عود مرتكبي جرائم تقنية المعلومات لارتكاب الجريمة من خلال تفعيل برامج الرعاية اللاحقة لهم.	٣.٥١	١.٣٨١	متوسط
٢٣	١٤	تعمل السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على تشديد التدابير والإجراءات اللازمة للحيلولة من إفلات مرتكبي جرائم تقنية المعلومات من العدالة	٣.٤٢	١.٤٣٢	متوسط
٢٤	٧	تعمل السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على توظيف المعارف والمهارات المتراكمة لمواجهة التطور في جرائم تقنية المعلومات.	٣.٤١	١.٢٣٤	متوسط
٢٤	٩	تتضمن السياسة الجنائية في سلطنة عُمان تدابير وقائية من جرائم تقنية المعلومات مثل تشديد الرقابة على مزودي الانترنت في السلطنة.	٣.٤١	١.٣٢٦	متوسط
٢٤	٣١	تسهم السياسات الجنائية في سلطنة عُمان في إيجاد آليات فعالة لمساعدة ضحايا جرائم تقنية المعلومات	٣.٤١	١.٢٩٢	متوسط
٢٧	١٧	تعمل السياسات الجنائية في سلطنة عُمان على استقطاب المختصين وأصحاب الخبرات للعمل في مجال صنع السياسات الجنائية الخاصة بجرائم تقنية المعلومات في السلطنة	٣.٣٧	١.٣٦١	متوسط
٢٨	١١	تهتم السياسات الجنائية في سلطنة عُمان في دعم وتنفيذ برامج التدريب والتأهيل لموظفي العدالة الجنائية في مجال الوقاية من جرائم تقنية المعلومات.	٣.٣٢	١.٣٩٥	متوسط
٢٩	١٣	تعمل السياسات الجنائية في سلطنة عُمان على استخدام اساليب التفريد القضائي للعقاب في جرائم تقنية المعلومات في السلطنة	٣.٢٦	١.٢٧٣	متوسط
٣٠	٣٢	تعمل السياسات الجنائية في سلطنة عُمان على تشجيع المواطنين ومكافأتهم في حال القيام للتبليغ أو الكشف عن جرائم تقنية المعلومات	٣.٢٣	١.٤٤١	متوسط
٣١	١٢	تعمل السياسات الجنائية في سلطنة عُمان على تطبيق نظام قضائي خاص بجرائم تقنية المعلومات في السلطنة.	٣.١٧	١.٢٥٤	متوسط
٣٢	٢٣	تعمل السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة لمواجهة التطور في جرائم تقنية المعلومات.	٢.٩٦	١.٠٩١	متوسط
دور السياسيات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات			٣.٦٣	.٧٨٢	متوسط

يبين الجدول (٢١) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (٢.٩٦-٤.٠٧)، حيث جاءت الفقرة رقم (٢١) والتي تنص على "تسهم السياسة الجنائية في سلطنة عُمان في حماية أفراد المجتمع العُماني من الآثار السلبية لوسائل الاتصال الإلكتروني في المجتمع"

في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٧)، بينما جاءت الفقرة رقم (٢٣) ونصها "تعمل السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة لمواجهة التطور في جرائم تقنية المعلومات." بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٦). وبلغ المتوسط الحسابي لمحور دور السياسيات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات ككل (٣.٦٣).

السؤال الأول:

ما مستوى انتشار جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج تكرارات ونسبة استجابات المحامين في سلطنة عُمان على سؤال الإستبيان هل سبق وأن تعاملت مع قضايا جرائم تقنية المعلومات.

وكانت إجابات أفراد العينة عن هذا السؤال كما يتضح بالجدول أدناه :

جدول (٢٢)

التكرارات والنسب المئوية

	الفئات	التكرار	النسبة
الاستجابة	نعم	٢٣٨	٧٠.٠
	لا	١٠٢	٣٠.٠
المـــــــــجموع		٣٤٠	١٠٠.٠

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة المحامين في سلطنة عُمان الذين تعاملوا مع قضايا الجرائم التقنية للمعلومات بلغت (٧٠%) من أفراد عينة الدراسة مما يشير إلى أن مستوى انتشار جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني مرتفع ومنتشر لدى المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان.

السؤال الثاني:

ما أساليب تعزيز السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان؟

للإجابة عن هذا السؤال تم جمع استجابات أفراد عينة الدراسة على سؤال الإستبيان (ما هي المقترحات المساعدة لتعزيز دور السياسات الجنائية من وجهة نظرك؟) وكانت إجمالا تدور حول النقاط الرئيسية التالية :

١- تطوير القوانين والتشريعات .
٢- التوعية والتثقيف بين أفراد المجتمع.
٣- تفعيل الإعلانات الوقائية حول هذه السياسه للحد من هذا النوع من الجرائم.
٤- تعزيز السياسة الجنائية بالسلطنة بنصوص إجرائية خاصة بقضايا تقنية المعلومات وخاصة فيما يتصل بإثبات الجريمة وإجراءات جمع الاستدلالات.
٥- تكثيف التوعية بها خصوصًا في المناهج الدراسية منذ مراحل التعليم الأولى.
٦- الدور الوقائي من الناحية التقنية. حيث التشريعات تقتصر على ما بعد وقوع الجريمة.
٧- عمل دورات للراغبين.
٨- تخصيص شهادات خبرة للمتعلمين.
٩- توعية المواطن العماني بطرق إيجابية.
١٠- تشديد العقوبات بحق مرتكبي الجرائم الإلكترونية.

السؤال الثالث:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٥) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " السياسات الجنائية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " السياسات الجنائية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني "حسب متغيرات طبيعة العمل، والنوع الاجتماعي، وعدد سنوات الخبرة ، والمستوى التعليمي، والجدول أدناه يبين ذلك.

جدول رقم (٢٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " دور السياسات الجنائية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني "حسب متغيرات طبيعة العمل، و النوع الاجتماعي، وعدد سنوات الخبرة، و المستوى التعليمي

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
طبيعة العمل	محامي ابتدائي	٣.٧٦	.٧٥٩	٢٢١
	محامي استئناف	٣.٤٩	.٥٠٢	٦٨
	محامي عليا	٣.٢٥	١.٠١٣	٥١
النوع الاجتماعي	ذكـــــــــر	٣.٧١	.٧٢٨	٢٧٢
	أنثـــــــى	٣.٢٩	.٨٩٦	٦٨
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥	٣.٧٣	.٨٩٤	١٥٣
	٥–١٠	٤.٠١	.١٦١	٣٤
	١١–١٥	٣.٣٩	.٣٧٢	٦٨
	أكثر من ١٥	٣.٤٨	.٨٦٨	٨٥
المستوى التعليمي	بكالوريوس	٣.٧١	.٨١٩	٢٠٤
	دبلوم عالي	٢.٣١	.٥٠٩	١٧
	ماجستير	٣.٦٨	.٢٢٩	٥١
	دكتوراه	٣.٦٦	.٦٩٧	٦٨

يبين الجدول (٢٥) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو "دور السياسات الجنائية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني "بسبب اختلاف فئات متغيرات طبيعة العمل، والنوع الاجتماعي، وعدد سنوات الخبرة، والمستوى التعليمي، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الرباعي جدول (٢٦).

جدول رقم (٢٦)
تحليل التباين الرباعي لأثر طبيعة العمل، و النوع الاجتماعي، وعدد سنوات الخبرة، والمستوى التعليمي على متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " السياسات الجنائية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني"

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
طبيعة العمل	١.٥٦١	٢	.٧٨١	١.٧٤٤	.١٧٦
النوع الاجتماعي	١٥.٠٠٢	١	١٥.٠٠٢	٣٣.٥٢٠	.٠٠٠
عدد سنوات الخبرة	١.٧٣١	٣	.٥٧٧	١.٢٨٩	.٢٧٨
المستوى التعليمي	٢٤.٧٧٦	٣	٨.٢٥٩	١٨.٤٥٢	.٠٠٠
الخطأ	١٤٧.٦٩٨	٣٣٠	.٤٤٨		
الكلي	٢٠٧.١٥٠	٣٣٩			

يتبين من الجدول (٢٦) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠.٠٥) تبعًا لطبيعة العمل، حيث بلغت قيمة ف (١.٧٤٤) وبدلالة إحصائية بلغت (١٧٦.) .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠.٠٥) تبعًا للنوع الاجتماعي ، حيث بلغت قيمة ف (٣٣.٥٢٠) وبدلالة إحصائية بلغت (٠٠٠.) وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠.٠٥) تبعًا لعدد سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة ف (١.٢٨٩) وبدلالة إحصائية بلغت (٢٧٨.) .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠.٠٥) تبعًا للمستوى التعليمي ، حيث بلغت قيمة ف (١٨.٤٥٢) وبدلالة إحصائية بلغت (٠٠٠.) وجاءت الفروق لصالح فئة بكالوريوس.

مناقشة النتائج

يتضمن هذا الفصل مناقشة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي هدفت إلى التعرف على السياسيات الجنائية ودورها في مواجهة جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان.

مناقشة نتائج السؤال الرئيس والذي ينص: "ما دور السياسيات الجنائية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان ؟ "

أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بالسؤال الأول أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (٢.٩٦-٤.٠٧)، حيث جاءت الفقرة رقم (٢١) والتي تنص على "تسهم السياسة الجنائية في سلطنة عُمان في حماية أفراد المجتمع العُماني من الآثار السلبية لوسائل الاتصال الإلكتروني في المجتمع" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٧)، بينما جاءت الفقرة رقم (٢٣) ونصها "تعمل السياسة الجنائية في سلطنة عُمان على خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة لمواجهة التطور في جرائم تقنية المعلومات." بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٦). وبلغ المتوسط الحسابي لمحور دور السياسيات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات ككل (٣.٦٣) ويعزى ذلك لأن المجتمع العُماني كغيره

من مجتمعات العالم التي واكبت التقدم العلمي والتكنولوجي في كافة مناحي الحياة، وعلى الرغم من أن التقدم العلمي والتقني له إيجابيات متعددة وبارزة إلا أنه يحمل الكثير من السلبيات، فقد أفرزت الثورة الكبيرة في التكنولوجيا الحديثة وتقنية المعلومات مجموعة من الجرائم التي انعكست آثارها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأمني والثقافي في المجتمع، وأهم هذه الجرائم هي الجرائم الإلكترونية والتي تسمى (جرائم تقنية المعلومات) ، وقد توافقت مع دراسة (النشمي، ٢٠١٥) والتي أشارت نتائجها إلى أن الجريمة الإلكترونية احتلت آخر سلم أولويات القضايا الجنائية. لم تحقق نحو ٧.٣% من منظمات المجتمع المدني أي إنجازات خاصة بالقضايا الجنائية وغالبية الإنجازات التي قامت بها منظمات المجتمع المدني (حوالي ٣١.٦%) كانت عبارة عن إصدار قرار جنائي من جهة رسمية.

مناقشة نتائج السؤال الأول والذي ينص " ما مستوى انتشار جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان؟ "

أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول أن نسبة المحامين في سلطنة عُمان الذين تعاملوا مع قضايا الجرائم التقنية للمعلومات بلغت (٧٠%) من أفراد عينة الدراسة مما يشير إلى أن مستوى انتشار جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني مرتفع ومنتشر لدى المجتمع العُماني ويعزى ذلك إلى أن الإنترنت كواحدة من الاختراعات العظيمة. مع زيادة الوصول إلى الإنترنت وانخفاض تكلفة أجهزة الكمبيوتر، أصبحت الإنترنت جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، وقد توافقت مع دراسة (**Chang &Grabosky، ٢٠١٤**) والتي أشارت نتائجها إلى أن أكثر من ٢.٧ مليار شخص يستخدمون الإنترنت في عام ٢٠١٣. وهذا يعادل حوالي ٤٠٪ من سكان العالم. في العالم المتقدم ، يتجاوز معدل الاختراق ٧٠٪ ، بينما يُقدر في العالم النامي بـ ٣٠٪ أو أقل.

مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثاني والذي ينص " ما أساليب تعزيز السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان؟"

أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني ان أساليب تعزيز السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني من وجهة نظر المحامين في سلطنة عُمان تدور حول النقاط الرئيسية التالية:

١- تطوير القوانين والتشريعات.
٢- التوعية والتثقيف بين أفراد المجتمع.
٣- تفعيل الإعلانات الوقائية حول هذه السياسة للحد من هذا النوع من الجرائم.
٤- تعزيز السياسة الجنائية بالسلطنة بنصوص إجرائية خاصة بقضايا تقنية المعلومات وخاصة فيما يتصل بإثبات الجريمة وإجراءات جمع الاستدلالات.
٥- تكثيف التوعية بها خصوصا في المناهج الدراسية منذ مراحل التعليم الأولى.
٦- الدور الوقائي من الناحية التقنية. حيث التشريعات تقتصر على ما بعد وقوع الجريمة.
٧- عمل دورات للراغبين.
٨- تخصيص شهادات خبرة للمتعلمين.
٩- توعية المواطن العماني بطرق إيجابية.
١٠- تشديد العقوبات بحق مرتكبي الجرائم الإلكترونية.

ويعزى ذلك إلى الحاجة لإعادة النظر بكافة السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني وإجراء مراجعة شاملة لتلك السياسات، وقد توافقت مع دراسة (الحفناوي، ٢٠١٨) والتي أشارت نتائجها إلى أن مستوى الجرائم الإلكترونية في

دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات العينة ٣.٦١٣، أما مستوى إجابات عينة الدراسة نحو أساليب مكافحة الجرائم الإلكترونية في دولة الكويت فجاءت أيضا بمستوى متوسط، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير السياسات التشريعية الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية، وضرورة تشديد العقوبات بحق مرتكبي الجرائم الإلكترونية.

مناقشة نتائج السؤال الثالث والذي ينص "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤٠.٠٥) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " السياسات الجنائية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني "والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية ؟ "

أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس الى النتائج الاتية :

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠.٠٥) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " السياسات الجنائية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني " تبعًا لطبيعة العمل، حيث بلغت قيمة ف (١.٧٤٤) وبدلالة إحصائية بلغت (.١٧٦) ويعزى ذلك إلى عدم اختلاف وجهات النظر لدى المحامين تبعًا لطبيعة العمل، إذ يؤكد جميع المحامين على أهمية دور السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠.٠٥) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " دور السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني " تبعًا للنوع الاجتماعي، حيث بلغت قيمة ف (٣٣.٥٢٠) وبدلالة إحصائية بلغت (.٠٠٠) وجاءت الفروق لصالح الذكور ويعزى ذلك إلى المعرفة الكبيرة لدى الذكور وإلى اطلاعهم على نطاق أوسع بما يخص جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠.٠٥) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " دور السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني " تبعًا لعدد سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة ف (١.٢٨٩) وبدلالة إحصائية بلغت (.٢٧٨) ويعزى ذلك إلى عدم اختلاف وجهات النظر لدى المحامين تبعًا لعدد سنوات الخبرة، إذ يتمتع جميع المحامين بأهمية دور السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠.٠٥) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو "دور السياسات الجنائية في الوقاية من جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني "تبعًا للمستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة ف (١٨.٤٥٢) وبدلالة إحصائية بلغت (.٠٠٠) وجاءت الفروق لصالح فئة بكالوريوس، ويعزى ذلك إلى المعرفة الكبيرة لدى فئة بكالوريوس وإلى اطلاعهم على نطاق أوسع بما يخص جرائم تقنية المعلومات في المجتمع العُماني خصوصًا أن هذه الفئة من ذوي أعمار الشباب ولديهم اطلاع ودراية في استخدام التكنولوجيا الحديثة .

التوصيات

من خلال استجابات المحامين في سلطنة عمان في هذة الدراسة عن سؤال الإستبيان (ما هي المقترحات المساعدة لتعزيز دور السياسات الجنائية من وجهة نظرك؟) والتي تعتبر توصيات ذات اهمية في هذة الدراسة وكانت إجمالا تدور حول النقاط الرئيسية التالية:

١- تطوير القوانين والتشريعات .
٢- التوعية والتثقيف بين أفراد المجتمع.
٣- تفعيل الإعلانات الوقائية حول هذه السياسة للحد من هذا النوع من الجرائم.
٤- تعزيز السياسة الجنائية بالسلطنة بنصوص إجرائية خاصة بقضايا تقنية المعلومات وخاصة فيما يتصل بإثبات الجريمة وإجراءات جمع الاستدلالات .
٥- تكثيف التوعية بها خصوصًا في المناهج الدراسية منذ مراحل التعليم الأولى.
٦- الدور الوقائي من الناحية التقنية .حيث التشريعات تقتصر على ما بعد وقوع الجريمة
٧- عمل دورات للراغبين.
٨- تخصيص شهادات خبرة للمتعلمين.
٩- توعية المواطن العماني بطرق إيجابية.
١٠- تشديد العقوبات بحق مرتكبي الجرائم الإلكترونية.

Abstract

Criminal policies in the face of IT crimes in Omani society From the point of view of lawyers in the Sultanate of Oman

By Abdul Hamid bin Salem bin Suleiman Al-Dohani
And Dr. Salim Al-Qaisi

This study came to identify the reality of cybercrimes, which greatly threatens members of society and works to undermine the pillars of security and stability, and demolish the social, economic and cultural building of Omani society, all of which led to the intensification of governmental and societal efforts in all its groups to try to address these crimes by identifying their causes and effects, Thus, finding appropriate solutions to reduce and eliminate them, by answering the main question: criminal policies in the face of information technology crimes in Omani society from the viewpoint of lawyers in the Sultanate of Oman.

The importance of this study stems from the importance of the subject itself being a topical topic and appears before the countries that are constantly working to combat cybercrime challenges and major implications. The study aims mainly to identify the role of criminal policies in facing information technology crimes on Omani society, and to identify forms of technical crime Information in Omani society, and the reflection of information technology crimes on Omani society.

Among the most important results of the study was that the percentage of lawyers in the Sultanate of Oman who dealt with technical crime cases for information reached (٧٠٪) of the study sample individuals, and that the criminal policy contributes to the Sultanate of Oman in protecting the members of the Omani community from the negative effects of electronic means of communication in the community with an average of (٤.٠٧), and the most prominent proposals of the study sample were developing laws and legislations, raising awareness and education among members of society, and strengthening the criminal policy in the Sultanate with procedural texts related to information technology issues, especially in relation to proof of crime and procedures for collecting evidence, and the results also showed counting There are statistically significant differences (α = ٠.٠٥) according to the nature of the work, as the value of P (١.٧٤٤) and statistically significant amounted to (١٧٦), as well as the presence of statistically significant differences (α = ٠.٠٥) according to gender, where the value of P (٣٣.٥٢٠) With a statistical significance of (.٠٠٠), the differences came in favor of males, and the absence of statistically significant differences (α = ٠.٠٥) according to the number of years of experience, where the value of P (١.٢٨٩) and with a statistical significance amounted to (.٢٧٨), the presence of statistically significant differences (α = ٠.٠٥) according to the educational level, where the value of P was (١٨.٤٥٢) and with a statistical significance

of (.٠٠٠) and the differences came in favor of a Bachelor's degree.

المراجع

- إبراهيم، خالد، (٢٠٠٩)، الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، بيروت، لبنان.
- بوزوبع، محمد، (٢٠٠٥)، الكلمة الافتتاحية في السياسة الجنائية بالمغرب واقع وآفاق، المجلد الثاني العدد ٤، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، الطبعة الأولى .
- البراشدية (٢٠١٩): الفيسبوك والجرائم الإلكترونية في عمان: هل هناك علاقة؟، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، Journal of Information Studies & Technology (JIS&T), Volume ٢٠١٩, Issue ٢, September ٢٠١٩,
- الجابري، احمد بن طالب (٢٠١٥) جريمة الاتجار بالبشر في التشريع العماني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جرش، جرش، الأردن.
- حجازي، عبد الفتاح(٢٠٠٩) علم الجريمة والمجرم المعلوماتي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- الخزاعلة، محمد سلمان والخلفان، عيسى صالح(٢٠١٥) أثر مواقع التواصل الاجتماعي على منظومة القيم الجامعية لدى طلبة جامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، المجلد ٣٥، العدد ٣، ص ص ١٨٩-٢٢٨، الإسكندرية، مصر.
- رسلان، الهاني محمد (٢٠١٨) السياسة الجنائية لمواجهة الاتجار بالأعضاء البشرية، مجلة الفكر الشرطي، مجلد (٢٧)، العدد (١٠٤)، ص ص ٤٥-٨٧، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الزغبي، جلال (٢٠١٠) جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية، دار الثقافة، عمان، الأردن.
- سرور، أحمد فتحي، (١٩٧٦)، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- سلامة، محمد عبد الله أبو بكر، (٢٠٠٦)، جرائم الكمبيوتر والإنترنت، منشأة المعارف بالإسكندرية.
- عياد، سامي علي حامد، (٢٠٠٧)، الجريمة المعلوماتية وإجرام الإنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- علوان، عمر علوان، (٢٠١٨)، الجرائم الالكترونية، https://bit.ly/٢UwckeO
- الغياط، محمد، (٢٠٠٦)، السياسة الجنائية وحماية حقوق الحدث الجانح في المغرب، مطبعة طوب بريس.
- فريد، هشام (٢٠٠٧) الإجرام المعلوماتي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- القصير، فرج (٢٠٠٦)، القانون الجنائي العام، تونس: مركز النشر الجامعي.
- قورة، نائلة عادل محمد فريد، (٢٠٠٤)، جرائم الحاسب الألي الاقتصادية ، منشورات الجبل، مصر.
- مصطفى، أحمد محمود، (٢٠١٠)، جرائم الحاسبات الآلية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى.
- المومني، نهلا عبد القادر، (٢٠٠٨)، الجرائم المعلوماتية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
- هيئة تقنية المعلومات (٢٠١٨) معلومات منشورة عبر الموقع الالكتروني www.ita.gov.om